هدوء شبه تام في شمال البلاد.. وتصفية قيادي في «النصرة»

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

سيطر الهدوء شبه التام، أمس، في منطقة «تخفيض التصعيد» شمال البلاد، بعد يوم من دعوة الجيش العربي السوري المدنيين للابتعاد عن المسلحين داخل المنطقة «المنزوعة السلاح» المرتقبة في إدلب.

وفي تطور لافت قام مجهولون بتصفية الإرهابي المدعو «أبو حذيفة التركستاني» القيادي في ما يسمى «هيئة تحرير الشام»، وذلك قرب قرية التمانعة في ريف إدلب الجنوبي.

وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الوضع العام في منطقة «خفض التصعيد» التي حددها «اتفاق إدلب»، اتسم بالهدوء شبه التام ولم تشهد المحاور الأخرى في ريفي حماة وإدلب حتى ساعة إعداد هذه المادة أي خرق أمني أو حدث ملفت، ما عدا تصفية مجهولين قرب قرية التمانعة في ريف إدلب الجنوبي القيادي في ما يسمى «هيئة تحرير الشام» (الواجهة الحالية لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي) المدعو «أبو حذيفة التركستاني».

وأوضح المصدر، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة العاملة في ريف حماة الشمالي تترصد التنظيمات الإرهابية على مدار الساعة لتكون لها بالمرصاد ولمواجهتها بالأسلحة النارية المناسبة إذا ما حاولت خرق الاتفاق والاعتداء على مراكز ونقاط تمركز الجيش والقرى الآمنة في سهل الغاب الغربي.

وذكر المصدر أنه وفي هذا السياق، دك الجيش بالمدفعية والرشاشات الثقيلة تحركات لمجموعات إرهابية تتبع لـ«النصرة» في اللطامنة والجيسات بريف حماة الشمالي، ما أسفر عن مقتل العديد من الإرهابيين وإصابة آخرين إصابات بالغة وتدمير عتادهم الحربي.

«أصحاب العصائب الحمراء» في هيئة تحرير الشام (عن الانترنت)

من جهة ثانية، كشف مصدر في مستشفى سلمية الوطني لـ«الوطن»، أن الجثث التي عثر عليها في المقبرة الجماعية أول من أمس في قرية عقارب، وهي من مخلفات تنظيم داعش الإرهابي، تبين أن خمس منها لنساء واثنتين لرجلين وأخرى لم يتم التمكن من تحديد هويتها. وقد مثل فيها التنظيم الإرهابي بوحشية.

وأوضح المصدر، أن الطبابة الشرعية تتابع عملها بدقة للكشف على هوية جثامين الشهداء لمعرفة أصحابها ليصار إلى تسليمها لذويها ودفنها أصولاً.

وأول من أمس، دعا الجيش المدنيين، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، بالابتعاد عن المسلحين داخل المنطقة «المنزوعة السلاح» المرتقبة في إدلب.

وأوضح الموقع أن سكان في محافظة إدلب وأجزاء من محافظات مجاورة ضمن المنطقة «المنزوعة السلاح» تلقوا رسائل نصية قصيرة على هواتفهم، موقعة من الجيش، وورد في إحداها: «يا أبناء إدلب ومحيطها.. ابتعدوا عن المسلحين فمصيرهم محتوم وقريب».

وجاء في رسالتين أخريين: «المناطق التي تجبر المسلحين على مغادرتها ستبقى آمنة» وأهلنا الأعزاء، سكان المنطقة المطلوب مغادرة المسلحين منها، لا تسمحوا للإرهابيين أن يتخذوكم دروعاً بشرية».

من جهة ثانية، حذرت منظمات إنسانية دولية من التداعيات التي قد تترتب على حياة المدنيين في إدلب، في حال لم ينجح الاتفاق في خفض وتيرة العنف بشكل دائم في هذه المحافظة المكتظة بالسكان.

على خط مواز، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن الفلتان الأمني تواصل ضمن مناطق سيطرة «النصرة» والميليشيات التابعة لها في عموم الشمال وفي محافظة إدلب على وجه الخصوص، إذ قتل شخص من جراء إطلاق النار عليه في بلدة معرة مصرين بريف إدلب، كما جرت محاولة تصفية جديدة طالت «قيادياً شرعياً» في ميليشيا «فيلق الشام»، بمنطقة الأتارب في ريف حلب الغربي، ما تسبب بإصابته بجراح بليغة، وإصابة شخصين آخرين بجراح أحدهما أصيب بجراح خطرة، وسط معلومات عن مقتله.

وفي الإطار ذاته، ذكر نشطاء معارضون، أنه عثر على جثة معلم مدرسة في مدينة خان شيخون جنوب مدينة إدلب، قتل على يد مجهولين أمام مدرسته.

أكد أنه أتاح لمسلحي إدلب من جديد ترك السلاح
حيدر: مرسوم العفو فتح الباب لإجراء التسويات بشكلها النهائي

| وكالات

أكد وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، علي حيدر أن مرسوم العفو الرئاسي الأخير، فتح الباب لعودة أهالي محافظة إدلب السوريين الذين يطالبون بالعودة إلى حضن الدولة وكنفها، مشيراً إلى أنه خطوة إيجابية فتحت الباب على مصراعيه لإجراء التسويات بشكلها النهائي وأتاحت من جديد لمسلحي إدلب ترك السلاح.

وذكر حيدر في تصريح نقلته وكالة «سبوتنيك» الروسية، أن المرسوم فتح الباب لعودة أهالي إدلب السوريين الذين كانوا يتواصلون حتى فترة قريبة جداً مع الدولة عبر وسطاء لإنجاز المصالحات والتسويات في محافظتهم، ويطالبون بالعودة إلى حضن الدولة وكنفها، مؤكداً أن هؤلاء يشكلون الجزء الأكبر من أهالي المحافظة.

وأضاف حيدر: إن «المرسوم فتح باباً جديداً للمشككين بالمصالحات في إدلب وريفها، وإن هذا الباب مفتوح اليوم لهؤلاء على مصراعيه ليشملهم مرسوم العفو، والذي يشمل في الوقت نفسه كل المناطق التي طالتها المصالحات في الفترة الماضية لإنجاز التسويات فيها بشكل نهائي».

وأوضح حيدر، أن روسيا كدولة حليفة ومشاركة في كل ما يحصل على الأرض تدعم كل خطوات المصالحة والتسوية في سورية، وهي معنية بالترحيب بالمصالحات لتوصل رسالة إلى دول العالم بأن سورية جادة بشكل قاطع ونهائي لإنجاز هذا الملف حتى نهايته.

ولفت حيدر إلى أن منطقة «خفض التصعيد» في إدلب هي حالة شذت عن مناطق «خفض التصعيد» الأخرى بسبب وجود أعداد كبيرة من مسلحي التنظيمات الإرهابية المتطرفة، وأضاف قائلا: «ففي حين يشير الجميع إلى هيئة تحرير الشام (الواجهة الحالية لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي) على أنها ممثلة الإرهاب في المحافظة، إلا أن تنظيمات أخرى ظهرت في المحافظة خلال السنوات الأخيرة، تجاوزت النصرة».

وذكر حيدر، أن مرسوم العفو الرئاسي واجب التنفيذ وهو خطوة إيجابية قطعت الشك باليقين وفتحت الباب على مصراعيه لإجراء التسويات بشكلها النهائي وأتاح من جديد لمسلحي إدلب ترك السلاح.

ولفت إلى أن عدداً كبيراً من أعضاء لجان المصالحات الوطنية تعرضوا للتنكيل والقتل في السنوات السابقة في رسالة واضحة من المسلحين بعدم رغبتهم السير في التسوية السياسية والعودة عن أفعالهم الإجرامية.

يشار إلى أن الرئيس بشار الأسد، أصدر الثلاثاء الماضي، المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ٢٠١٨ القاضي بمنح عفو عام عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي والخارجي من الجيش العربي السوري، دون أن يشمل المتوارين عن الأنظار والفارين من وجه العدالة، إلا إذا سلموا أنفسهم خلال فترات محددة، وعن كامل العقوبة في الجرائم المنصوص عليها في قانون خدمة العلم.

وكان حيدر، أكد في الـ٣ من الشهر الماضي، أن هناك مساعي إقليمية ودولية لتعطيل مشروع المصالحات في إدلب، إلى جانب سعيها في تعطيل العمليات العسكرية بتحرير هذه المدينة من الإرهاب.

وفي ١٧ الشهر نفسه تم الإعلان عن «اتفاق إدلب» في مدينة سوتشي الروسية عقب قمة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان وينص على إقامة منطقة منزوعة السلاح بين الجيش العربي السوري والمسلحين وإخلاء هذه المنطقة من الإرهابيين بحلول منتصف الشهر المقبل.

أبو مالك التلي دعا لخرق «اتفاق إدلب»
مهلة انسحاب الإرهابيين تنتهي غداً.. وتركيا لم تخرجهم

| الوطن

بينما تتجه الأنظار إلى التزام النظام التركي بتنفيذ المرحلة الثانية من «اتفاق إدلب» القاضية بخروج الإرهابيين من المنطقة «منزوعة السلاح»، دعا قيادي في تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي إلى خرق الاتفاق، وسط خلافات حول إدارة المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم.

وفي ١٧ الشهر الماضي تم الإعلان في مدينة سوتشي الروسية عن «اتفاق إدلب» الذي تضمن إنشاء منطقة «منزوعة السلاح» بين مناطق سيطرة الجيش العربي السوري ومناطق سيطرة الميليشيات المسلحة.

ومنح الاتفاق النظام التركي مهلة حتى ١٠ الشهر الجاري لسحب السلاح الثقيل من المنطقة «منزوعة السلاح» على أن يلي ذلك انسحاب الإرهابيين من تلك المنطقة حتى موعد ١٥ الجاري لتبدأ بعدها دوريات روسية تركية بمراقبة تلك المنطقة.

وأكدت وزارة الدفاع التركية، في بيان لها الأربعاء الماضي، انتهاء عملية إخلاء المنطقة «منزوعة السلاح» من الأسلحة الثقيلة.

ويوم أمس، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن المنطقة «منزوعة السلاح» تشهد ترقباً مع بقاء أقل من ٧٢ ساعة على انتهاء مهلة إخراج «هيئة تحرير الشام» (الواجهة الحالية لجبهة النصرة) والتنظيمات «الجهادية» لمسلحيها من تلك المنطقة.

وأكد «المرصد»، أنه لم يرصد حتى يوم أمس أي بوادر أو مؤشرات تدل على إمكانية خروج أو إخراج الإرهابيين من المنطقة «منزوعة السلاح»، على الرغم من الوعود التي قدمت لتركيا في وقت سابق، من قبل بأن «التنظيمات الجهادية» و«الإسلامية» ستنسحب من تلك المنطقة، وتنفذ الاتفاق.

جاء كلام «المرصد» بالترافق مع دعوة وجهها القيادي في «النصرة»، أبو مالك التلي إلى فتح الجبهات ضد الجيش العربي السوري في إدلب، بزعم «نصرة مخيم الركبان» على الحدود السورية– الأردنية.

وانتقد التلي عبر حسابه في «تلغرام»، عملية سحب السلاح الثقيل من المنطقة «منزوعة السلاح» في إدلب، وأضاف «هذا الكلام موجه لكل قائد فصيل (تنظيم) أو عسكري (إرهابي). يجب عليكم أن تنصروا إخوانكم بدك المعاقل. لا تقولوا إننا لا نتعامل بردات الفعل، فأصل النصرة في ديننا مبنية على ردة الفعل بحسب القدرة والله يعلم أحوالكم».

مجموعة من العناصر الإرهابية في إدلب (عن الانترنت)

وتزعم المعارضة والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة بأن مخيم الركبان يخضع لحصار خانق، منذ حزيران الماضي، رغم أنه محاصر من كل الجهات من قبل ميليشيا مسلحة مدعومة من الاحتلال الأميركي الوجود في منطقة التنف.

ولم يصدر عن «النصرة» أي موقف رسمي من «اتفاق إدلب»، ويعتبر التلي ومعه أبو الفتح الفرغلي وأبو اليقظان المصري، من صقور «النصرة» الرافضين للاتفاق.

في الأثناء، أكدت مواقع إلكترونية معارضة أن خلافات تعترض تنفيذ الاتفاق بعد الانتهاء من تطبيق بنده الأول، ونقلت عن مصدر من الميليشيات المسلحة مطّلع على تنفيذ بنوده قوله: إن الخلافات تتمثل بخروج «النصرة» و«حكومة الإنقاذ» (التابعة لها) من المنطقة منزوعة السلاح، إلى جانب السلاح الثقيل.

وأضاف: إن الخلاف أيضاً يرتبط بشكل الحكومة الجديدة، خاصةً في ظل وجود حكومتي «الإنقاذ» و«المؤقتة»، حيث تتبع الثانية لـ«الائتلاف» المعارض.

وبحسب المصدر، فإن التنازلات التي تقدمها «النصرة» في إدلب لها مقابل، وقال: إنه لا يستبعد أن تشترط «النصرة» أن تسحب مسلحيها، وتبقى القطاعات المدنية الأخرى تحت إدارتها الكاملة، وأضاف: إن النقاش حول النقاط الخلافية لا يزال مستمرًا حتى اليوم.

وزعم المصدر أن مدينة جسر الشغور تعتبر خارج حدود المنطقة العازلة كونها تبعد عن نقطة المراقبة التركية في اشتبرق أكثر من ١٥ كيلومتراً.

وكانت صحيفة «حرييت» التركية ذكرت الجمعة أن تركيا تنتظر مواجهة جديدة لمهمة «أكثر صعوبة» في إدلب، وهي إقناع مسلحين تابعين لتنظيمات «جهادية» بالانسحاب من المنطقة «منزوعة السلاح»، ومن بين تلك التنظيمات «حراس الدين» و«الحزب الإسلامي التركستاني».

قولاً واحداً
شرقي الفرات

مازن بلال

تعبر مخاوف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بشأن شرقي الفرات عن مساحة اشتباك إقليمي يحاول الجميع تجاهلها، فمنذ أن بدأت الولايات المتحدة بدعم «قوات سورية الديمقراطية – قسد» تحول شرقي الفرات باتجاه احتمالات جديدة، ولم تعد مسألة الإرهاب وداعش عاملاً وحيداً بل انتقل مستقبل المنطقة كله.

باتت مسألة القوة الكردية المتزايدة منذ معركة عين العرب (كوباني) حلاً رديفاً لواشنطن لتغيير العلاقات السياسية، وهي لم تثر حفيظة الأتراك فقط عبر دعم القوات الكردية في سورية، بل نقلت المعركة على الإرهاب إلى صراع إقليمي يضمن لها على الأقل القدرة على التلاعب بالتوازنات، فالتخوف الروسي اليوم لا يعني فقط «إنشاء كيان» حسب تعبير لافروف، بل إزاحة الصراع نحو حالة جديدة، وإدخال سورية والمنطقة بنموذج جديد يشبه التوازن في العراق؛ لكنه أخطر بكثير نتيجة الوجود العسكري الدولي على الأرض السورية.

عملياً فإن الجزيرة السورية ليست خزاناً زراعياً واقتصادياً لسورية فقط، بل هي جغرافيا لتوازن صعب أوجده المنتصرون بعد الحرب العالمية الأولى، والأهم أن المنطقة التي رُسمت للحفاظ على الدول الجديدة التي ظهرت نتيجة انهيار الإمبراطورية العثمانية، ولم يكن عبثاً إلغاء معاهدة سيفر التي تعطي الأكراد الحق بإنشاء دولة لمصلحة معاهدة سان ريمون، ففي المعاهدة الأخيرة ضمنت الدول المنتدبة استقرار الدول الجديدة، فقضية الأكراد كانت تعني كياناً برياً واسعاً يخلق توتراً مع الكتل الكبرى في الشرق الأوسط: تركيا وإيران.

السؤال الأساسي الذي يظهر مع الدعم الأميركي لقوات «قسد» هل تريد واشنطن بالفعل اللعب بجغرافية الدول القائمة؟ وهنا لا يمكن وضع أي جواب منطقي وواضح، ولا حتى الركون إلى الاحتمالات نتيجة تداعيات الحرب، فالولايات المتحدة نادراً ما تحاول التحكم بتدحرج الأزمات، أو تطويق بؤر التوتر، فما يعنيها هو إفقاد منافسيها الإقليميين والدوليين القدرة على المبادرة، وفي ظل صراعاتها الاقتصادية الحالية مع الصين؛ فإنها مهتمة بإغلاق المنطقة الآسيوية بالكامل وخصوصاً مع التفكير الصيني بإعادة مجد التجارة البرية.

إن أي كيان في شرق الفرات، ورغم امتلاكه لبعض مصادر النفط سيبقى نموذجاً لحالة التعايش مع «عدم التوازن»، فهو سيشكل جبهة مشتركة مع تركيا وإيران أيضاً التي تخشى المسألة الكردية في شمالها الغربي، ورغم هشاشة أي كيان جديد لكنه سيخلق مسألتين أساسيتين:

– الأولى فتح إمكانية صعود قوى صغيرة ليس في شرق الفرات فقط، بل على امتداد شرق المتوسط أيضاً، فعندما بدأ الحديث عن إقليم كردستان العراق ظهرت كل المسائل العرقية وعلى الأخص مشكلة «التركمان» في كركوك وغيرها.

بالتأكيد فإن الأكراد يشكلون كتلة سكانية أكبر من باقي الإثنيات، لكن كتلة ممتدة ومتدحرجة على طول مساحة الشرق الأوسط، لا يمكن الحديث عنها بشكل عابر لأنها تعني في النهاية أكثر من تغيير الخرائط، فالمشهد الاقتصادي – السياسي سيتحول بشكل حاد نتيجة الصراع الإقليمي الذي ستخلفه هذه المسألة.

– الثانية سيوجد التفكيك واقعاً غير مسبوق على الأخص لآسيا الوسطى المرتبطة جغرافياً مع مناطق التوتر، فأي كيان كردي مهما صغر سيعني في النهاية إفقاد الدول القائمة إمكانية البقاء لأنه سيمتص عامل القوة منها جغرافياً واقتصادياً.

عندما تم تقسيم المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى فإن الدول التي ظهرت كانت ضمن الحد الأدنى الجغرافي لبقائها، ورغم أن هذا الأمر كان مفصلاً على قياس المصلحة البريطانية – الفرنسية، لكنه أصبح واقعاً بعد نحو القرن من انهيار الإمبراطورية العثمانية، وانهيار هذه الدول لا يعني بالضرورة قدرة أي «دولة كردية» على الظهور، فالاحتمال الأكثر ترجيحاً هو ظهور صراع على امتداد المساحة المحتملة للدولة الكردية، فالتناقضات التي ستنفجر ليست محكومة بقوة العصبية الكردية، بل أيضاً بعوامل تفصيلية كثيرة، والتجارب التي خاضتها دول المنطقة تشير إلى أن العوامل القومية غالباً ما تنهار لمصلحة تجاذبات أخرى.

المخاوف الروسية من شرقي الفرات ليست جديدة لكن استحقاقها على ما يبدو بات قريباً، وحديث لافروف يؤكد أن هذه المسألة باتت على أعتاب مرحلة مختلفة أو ربما نقطة صراع ساخنة في حال انتهى الوضع العسكري في إدلب.

زاسبكين: عززنا الدفاعات السورية والقرار بالرد على الاعتداءات بيد دمشق

| وكالات

اعتبرت روسيا، أن السحب الكامل للسلاح من المسلحين بموجب «اتفاق إدلب» أهم من التدقيق بموعد تنفيذ الاتفاق، وشددت على أن الموقف السوري أساسي بالنسبة لروسيا خاصة لناحية استعادة السيادة، مشيرة إلى أنه تم تعزيز القدرات السورية الدفاعية ضد أي معتد والقرار بالرد على أي اعتداء هو بيد سورية.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «الميادين» عن السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسبكين قوله: إن «تنفيذ الاتفاق حول إدلب بسحب السلاح من المسلحين الكامل أهم من التدقيق بموعد تنفيذه»، مشيراً إلى أن «اتفاق إدلب هو اتفاق مؤقت ولا بد من خطوات إضافية في المستقبل».

وأضاف: إن «التعاون بين الأطراف الدولية في سورية ليس بناء على أهداف ومصالح متطابقة ولكن التعاون هو في الجوانب المشتركة»، مشدداً على أن «الموقف السوري أساسي بالنسبة لروسيا خاصة لناحية استعادة السيادة».

وأوضح زاسبكين أن موسكو مستمرة في «سياسة عدم التصادم بين روسيا وإسرائيل في سورية»، مشيراً إلى أنه «تم تعزيز القدرات السورية الدفاعية ضد أي معتد والقرار بالرد على أي اعتداء هو بيد سورية».

وأشار إلى أنه لا يتوقع أي تغيير في العلاقات الروسية الإسرائيلية بعد ما حصل في سورية على المستويين العسكري والسياسي، مضيفاً: إن روسيا تتواصل مع الجميع وليست على قطيعة مع أحد في المنطقة.

وفيما يخص «الناتو» العربي، أكد السفير الروسي في لبنان أنه «من السابق لأوانه تحديد موقف، فالشكل النهائي للتحالف غير واضح»، معتبراً أن «الهدف المعلن لتحالف الناتو العربي هو إيران بوصفها راعياً للإرهاب وهذا مرفوض من قبل روسيا»، مشدداً على أنه «لا مستقبل لأي تحالف ضد محور المقاومة».

وحول القمة الروسية الأميركية، قال زاسبكين إنه «هناك أجندة موسعة للقمة الروسية الأميركية»، مشيراً إلى أنه «من السابق لأوانه تقدير نتائج القمة».

السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسبكين (عن الانترنت – أرشيف)

ولفت إلى أن هناك «أجواء سلبية في العلاقة الروسية الأميركية منذ أواخر عهد (الرئيس السابق باراك) أوباما رغم وجود جهود للحلحلة»، لافتاً إلى أنه «في ظل الجو السلبي الوصول إلى تفاهم روسي أميركي سيكون تقدماً ولكن استمراره غير مضمون في الداخل الأميركي».

وأضاف زاسبكين: إن «الداخل الأميركي المعارض للحوار مع روسيا يستغل تصريحات (الرئيس دونالد) ترامب للضغط عليه»، مؤكداً أنه «لا بد من الحوار مع الإدارة الأميركية ولكن موعد بدايتها يعتمد على مدى جدية هذه الإدارة بالحوار».

وشدد على أن الاتهامات ضد روسيا بالقرصنة الإلكترونية وقضية سكريبال «مفبركة ويشوبها التزوير».

وفيما يخص «صفقة القرن»، قال السفير الروسي في لبنان إن «روسيا ليست على اطلاع على اتفاق رسمي أو مكتوب لما يدعى صفقة القرن»، معتبراً أن «ما يتم تداوله عن صفقة القرن مرفوض لأنه يتنافى مع حق الشعب الفلسطيني بالعودة وتحرير الأرض».

وأشار إلى أن «الظروف الحالية لا تساعد في تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط»، لافتاً إلى أن موسكو تحاول «تثبيت الاستقرار لا البحث عن تعقيدات جديدة في الشرق الأوسط».

استئناف العمل بممر القنيطرة غداً

| الوطن - وكالات

أعلنت واشنطن، أن استئناف العمل بممر القنيطرة بين سورية والجولان العربي السوري المحتل سيتم غداً الإثنين، وهو الممر الذي يعبر منه الأهالي في الجولان المحتل إلى الوطن الأم سورية، وكذلك يجري من خلاله إرسال التفاح.

وقالت وكالة «أ ف ب» للأنباء: إن الولايات المتحدة أعلنت الجمعة: أن «الأمم المتحدة وسورية وإسرائيل توصلت إلى اتفاق ينص على أن تتم الإثنين إعادة فتح معبر القنيطرة في الجولان (العربي) السوري المحتل».

ونقلت الوكالة عن المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي، قولها في بيان: أن «بلادها ترحب بإعادة فتح هذا المعبر الذي سيتيح للقبعات الزرق الأمميين تكثيف جهودهم الرامية لمنع الأعمال العدائية في منطقة الجولان».

وأضافت هايلي: «إننا نتطلع إلى كل من سورية وإسرائيل لتمكين قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من الوصول إلى كل ما يحتاجون إليه، إضافة إلى ضمانات لسلامتهم».

وفي محاولة لوضعها بموقف المتهم بالتقصير، دعت هايلي في بيانها سورية إلى ما سمته «اتخاذ الخطوات اللازمة حتى تتمكن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك «أندوف» من الانتشار وتسيير دوريات، بأمان ودون تدخل!، لكنها استدركت بعد ذلك وأضافت: إنه «بموازاة هذه الخطوة المهمة، يجب على جميع الأطراف الالتزام باتفاقية عام ١٩٧٤ ومنع وجود أي قوات عسكرية في المنطقة باستثناء قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة».

واستأنفت قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك دورياتها في منطقة فك الاشتباك في آب الماضي بعد أن انسحبت منها في ٢٠١٤ عند سيطرة التنظيمات الإرهابية على المنطقة بعد ثلاث سنوات من بدء الأزمة في سورية.

وعادت القوات الدولية إلى المنطقة بعد أن تمكن الجيش العربي السوري من السيطرة على المنطقة القريبة من الجزء المحتل من الجولان وطرد التنظيمات الإرهابية منها، وكذلك استعادته ممر القنيطرة الواقع على خط فك الاشتباك أواخر تموز الماضي ورفع علم الجمهورية العربية السورية عليه.

وساعدت الشرطة العسكرية الروسية في تأمين دوريات الأمم المتحدة التي استأنفت عملها في المنطقة، بهدف تنفيذ اتفاقية فك الاشتباك الأممية لعام ١٩٧٤ بين سورية وكيان الاحتلال الإسرائيلي.

وفي بداية الشهر الجاري أكد نائب قائد مجموعة القوات الروسية في سورية، الفريق سيرغي كورالينكو، أن ممر القنيطرة بين سورية والجولان العربي السوري المحتل جاهز للافتتاح من الجهة السورية، وقال للصحفيين، حينها: «المعبر (ممر القنيطرة) جاهز، وعلى استعداد لبدء العمل، وهذا الأمر سبقه الكثير من العمل نفذته قوات الجيش (العربي السوري) بدعم من القوات الروسية، سبقه دحر الإرهابيين من المنطقة».

وسبق ذلك، إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، عبر قناة «مكان» الإسرائيلية في أواخر أيلول الماضي، أن كيان الاحتلال مستعد لفتح ممر القنيطرة، معتبراً أن «الكرة موجودة الآن في الملعب السوري».

وزعم ليبرمان حينها خلال زيارة تفقدية قام بها للممر، أن كيان الاحتلال الإسرائيلي لم ولن يتدخل في الحرب في سورية، وأن كل ما يهمه هو ضمان أمن ما سماهم «مواطنيه».

وأضاف: «نحن مستعدون لفتح المعبر (القنيطرة) كما كان سابقاً، والكرة الآن في ملعب الجانب السوري».

ويعبر من خلال ممر القنيطرة أهالي الجولان المحتل إلى وطنهم الأم سورية، كما يقوم الطلاب في الجولان المحتل بالمرور منه للدراسة في الجامعات السورية، إضافة إلى نقل الأهالي لمحصول التفاح لبيعه في الوطن الأم.